المشاركة من أجل البقاء:
التحقيق في دور الشبكات الاجتماعية خلال الأزمة الإنسانية في اليمن

يناير 2022

ملخص تنفيذي

ما يزال اليمنيون بعد ما يقرب سبع سنوات من الحرب، يعيشون في أزمة طويلة الأمد تركت أكثر من 20 مليون شخص- 66% من السكان- بحاجة إلى المساعدة[1]. وفي حين أن المساعدات الخارجية تنقذ الأرواح في اليمن، لكنها ليست بالضرورة المصدر الرئيسي الذي يتأقلم من خلاله اليمنيون مع الأزمة المستمرة. وفي الواقع، لا تزال الاستجابة في اليمن تعاني من نقص حاد في التمويل[2] ولا تستطيع الجهات الفاعلة في مجال الإغاثة دعم الاحتياجات الأساسية للعديد من الأسر؛ إذا، كيف يتأقلم اليمنيون مع الأزمة؟

يشير خبراء الأمن الغذائي في اليمن[3]، والبحوث المتوفرة من سياقات أخرى، واليمنيون أنفسهم إلى إجابة واضحة لكنها غير معترف بها: تعتمد العائلات على علاقاتها الاجتماعية وشبكات الدعم الخاصة بها من أجل البقاء. يمكن للجهات الفاعلة في مجال المساعدة أن تتوقع تآكل المصادر الهامة للمرونة وتدهور الظروف الإنسانية بشكل أفضل وأن تستجيب بشكل استباقي من خلال فهم ومراقبة شبكات الحماية الاجتماعية غير الرسمية[4] بالاقتران مع مبادرات تحليل

1 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (2021). OCHA
2 بيان صحفي للأمم المتحدة (2021).
3 بمسابقة التخطيط الدولية (2018)
4 تشير الحماية الاجتماعية غير الرسمية على نطاق واسع إلى "الرعاية والدعم ... المقدمين للأسرة والمجتمع وأفراد المجموعة من خلال الهياكل والشبكات الاجتماعية". تُقدم مع الحماية الاجتماعية الرسمية – وهي عبارة عن التدخلات الخارجية المصممة لمساعدة الأفراد والأسر على التأقلم مع الفقر والعوز والضعف - ولكن أيضًا في غيابها. في الأزمات التي يطول أمدها، على سبيل المثال، حيث تكون هياكل الحوكمة الرسمية ضعيفة إلى غير موجودة، يعتمد الناس اعتمادًا كبيرًا على تدابير الحماية الاجتماعية غير الرسمية من أجل البقاء. [انظر على سبيل المثال: كارتر، رولين، أونفبلد، وأفيز(2019)؛ كالدر وتانشارون (2014)، ص. 4].

السياق وتلك المتعلقة بحساسية النزاع. تُظهر الأبحاث حول مجاعة الصومال في 2011-2012 أن شبكات الدعم يمكن أن تنهار بصورة مفاجئة، مما قد يشير إلى التدهور السريع للأوضاع الإنسانية.[6,5]

تعد شبكات الدعم أيضاً موضوعاً هاماً ولكن تم تجاهله في ظل الجهود العالمية لتوطين المساعدة الخارجية. في عام 2016، أكدت الصفقة الكبرى (Grand Bargain) على الحاجة إلى تركيز الجهات الفاعلة المحلية في نظام المساعدة الدولية. ولكن حتى الآن، تم تأطير التوطين بشكل اساسي من حيث المشاركة بين الجهات الرسمية، خاصة بين المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية (NGOs)[7]، وقد أغفلت المناقشات إلى حد كبير أن تأخذ في الاعتبار النظم غير الرسمية التي تعتمد عليها المجتمعات المتأثرة بالأزمة للحصول على الدعم.

الترابط الاجتماعي يشير إلى مجموع الروابط الاجتماعية بين الناس: الشبكات الاجتماعية التي يمكنهم الاعتماد عليها؛ مدى وقوة تلك الشبكات والموارد المتاحة داخلها؛ طبيعة الالتزام الذي تتحمله هذه الشبكات؛ والمعاملة بالمثل المفترضة من حيث المخاطر الجماعية والدعم المتبادل. في اليمن، قد تستند الروابط الاجتماعية على القرابة، أو مكان المنشأ أو الإقامة ، و/أو الانتماء السياسي. **قد تسهل هذه الفئات من الروابط الوصول إلى مختلف الفرص وأشكال الدعم ، وقد تغيرت** طبيعة الفئات على مدار الأزمة الإنسانية. تظهر الدراسات في مختلف السياقات أن الترابط الاجتماعي يرتبط بطبيعته بالتسلسل الهرمي الاجتماعي وديناميكيات السلطة؛ وقد يؤدي الترابط بين مجموعة ما إلى تهميش أو إقصاء مجموعة أخرى.[8]

استند هذا التقرير إلى دراسة نوعية تم تنفيذها في محافظة تعز الأكثر اكتظاظاً بالسكان في اليمن، والتي شهدت من أعلى معدلات العنف والوفيات المدنية أثناء النزاع. تم إجراء مائة وتسعة وأربعين مقابلة عميقة مع الأفراد المتأثرين بشكل مباشر بالأزمة الإنسانية في محافظة تعز، بالإضافة إلى مقابلات مزودي المعلومات الرئيسيين/ مع الأشخاص الذين لديهم معرفة مباشرة بالسياق والديناميكيات المركزية للدراسة، من أجل مساعدة الجهات الفاعلة في مجال الإغاثة على فهم أفضل قدرة وابط الاجتماعية على دعم لتأقلم والبقاء في اليمن. وعليه، يسعى التقرير إلى:

1. المساهمة في تقديم مزيد من الأدلة حول شبكات الحماية الاجتماعية غير الرسمية والدور الحاسم الذي تلعبه في تمكين الأسر من التعامل مع الأزمات الممتدة والتأقلم معها.
2. التحقيق في الطبيعة العلائقية وليس الفردية للمرونة في ظل الأزمات الممتدة.
3. إعلام مجتمع الاغاثة بطبيعة وديناميكيات الشبكات الاجتماعية في اليمن بحيث يمكن تصميم المساعدة الخارجية لتكملة هذه الشبكات والاستجابات المحلية.[9]

النتائج الرئيسة

مات ستيسلينجر، ميرسي كور

5 ماكسويل وآخرون. (2016).
6 من الهام ملاحظة أن النزاع لا يشير بطبيعته إلى انهيار أو استنفاد شبكات الدعم غير الرسمية. في الواقع، أظهرت دراسة في جنوب السودان أنه في بعض الحالات، يزداد حجم الشبكات الاجتماعية للأسر المتضررة من النزاع، لا سيمًا في سياق النزوح. ومع ذلك، نظرًا لأن شبكات الدعم تعد مصدرًا هامًا للتغلب على الأزمات والبقاء على قيد الحياة، يظل فهم ديناميكاتها ومراقبتها أمرًا هامًا للجهات الفاعلة في مجال المساعدة (انظر كيم وآخرون.) [2020]
7 انتقد البعض تشكيل المنظمات غير الحكومية الوطنية "كنسخ محلية متماثلة للمنظمات غير الحكومية الدولية" من أجل تلبية متطلبات الامتثال لنظام المساعدة الحالي. في المقابل، فإن خصائص المنظمات غير الحكومية الوطنية (مثل حساسية السياق، والمعرفة الأصلية، والقبول المحلي، إلخ) التي تمكنهم من إشراك المجتمعات المحلية بشكل هادف في استجابتهم "يتم استبدالها بخصائص المساعدة التي تدعم تصورات النظام" الملائمة للغرض ". "[كوربت، كارستنسن، ودي فيستز(2021)، ص 65-66].
8 كيم وآخرون. (2020) ماكسويل وآخرون. (2016).
9 نظرًا لأن المساعدات الإنسانية تهيمن على مشهد المساعدات في اليمن، فإن الدراسة ورؤيتها مستمدة إلى حد كبير من القطاع الإنساني. ومع ذلك، تظل هذه الأفكار ذات صلة كاملة بمجتمع الاغاثة الأوسع حيث إنه يتصارع مع أفضل السبل لتسلسل التدخلات طويلة المدى وترتيبها ودمجها في السياق.

مات ستيسلينجر، ميرسي كور

كيف تعتمد الأسر على شبكاتها الاجتماعية للتغلب على الأزمة التي طال أمدها وللبقاء على قيد الحياة؟

- في اليمن، للأسر تاريخ طويل في تزويد روابطها الاجتماعية بأشكال مختلفة من الدعم. وفي حين أن أسس الترابط الاجتماعي ومتانة أنواع معينة من الروابط قد تغيرت خلال أزمة اليمن التي طال أمدها، فإن الموارد الملموسة وغير الملموسة التي تم حشدها من خلال شبكات الدعم أصبحت ذات أهمية حاسمة للأسر أثناء النزاع. بداية من الطعام والمال والعمل والمأوى والمعلومات حول سبل العيش والدعم النفسي والمشورة، هذه الموارد ساعدت العائلات على تلبية احتياجاتها الفورية والبقاء على قيد الحياة في مواجهة الضغوط والصدمات.

- نظرًا لندرة الموارد في سياق الأزمة اليمنية التي طال أمدها والطبيعة المتغيرة للصراع، فإن الروابط العائلية مع المغتربين عالميًا والحصول على التحويلات منهم أصبح أمرًا بالغ الأهمية بشكل خاص.

- الترابط الاجتماعي وبالتبعية، الاستبعاد الاجتماعي ديناميكي متقلب في اليمن، شكلته أعراف سبقت النزاع واضطربت بسببه. إلى جانب روابط القرابة، والانتماءات السياسية، ومكان المنشأ والإقامة، فإن الدرجة التي يرتبط بها الفرد أو الأسرة اجتماعياً- أو في الواقع، مستبعدة- تتخللها عوامل مثل العمر والنوع الاجتماعي والطبقة الاجتماعية وسبل العيش.

- تقاسم الموارد طوعي متجذر في الأعراف الاجتماعية والدينية التي تؤكد على الإيثار والكرم. ومع ذلك، تشير الأعراف الاجتماعية المتعلقة بالمعاملة بالمثل إلى أنه عندما يُنظر إلى العائلات على أنها قادرة على مشاركة الموارد ولكنها تختار عدم المشاركة، فقد يكون لذلك آثاره السلبية على روابطها الاجتماعية. يمكن أن يؤدي عدم رغبتها في مشاركة الموارد إلى تقليل المكانة الاجتماعية للعائلات داخل مجتمعها الأكبر، مما يؤدي إلى استبعاد اجتماعي محتمل ويحد من قدرتهم على حشد الدعم المستقبلي من خلال شبكاتها.

كيف أثر الصراع ونضوب الموارد وظهور وباء كوفيد-19 (COVID-19) على الترابط الاجتماعي وقدرة الأسر على الاعتماد على شبكاتها؟

- في بداية الحرب، تم تقاسم الموارد المادية بحرية داخل الشبكات الاجتماعية، خاصة في ظل غياب المساعدة الخارجية، والتي لم تصل بعد إلى اليمن على نطاق واسع.[10]

- ومع ذلك، فبعد سبع سنوات من النزاع، تظهر على شبكات الدعم غير الرسمية علامات الإرهاق في محافظة تعز. لقد أدت الأزمة الإنسانية إلى إضعاف قدرة الأسر على تعبئة الموارد المادية من خلال شبكاتها وأصبحت الأسر أكثر اعتماداً على المساعدة الرسمية. في بعض الحالات، تؤدي

- القدرة المحدودة على تقاسم الموارد إلى تأجيج التوترات الاجتماعية ووضع عبء لا يمكن تحمله على عاتق تلك العائلات.

- وضع وباء كوفيد-19 -وتدابير الصحة العامة الوقائية حدّاً لقدرة الأسر على المشاركة في الوظائف الاجتماعية الهامة لبناء العلاقات مع ذويهم

10 والجدير بالذكر أن الحكومة اليمنية كانت منخرطة في توفير برامج شبكات الأمان الاجتماعي قبل وصول المساعدات الإنسانية الخارجية على نطاق واسع. ومن أبرزها صندوق الرعاية الاجتماعية، وهو برنامج للتحويلات النقدية بدأ في عام 1996، بتمويل من الحكومة اليمنية، بدعم مالي جزئي من البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة. ومع ذلك، توقف البرنامج في عام 2015. بعد توقف دام عامين، أطلق البنك الدولي واليونيسف التمويل الإضافي الثاني لمشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن، والذي يستخدم قاعدة البيانات الأصلية لمتلقي صندوق الرعاية الاجتماعية كأساس لتوجيه المساعدة.

والحفاظ عليها. كما أدى الوباء في البداية إلى انخفاض مدمر في تدفقات التحويلات،[11] مما أدى، بجانب فقدان الوظائف ومحدودية فرص الأجور اليومية، إلى وضع العائلات ومواردها تحت ضغط أكبر.

كيف يؤثر وجود وتقديم مساعدات خارجية واسعة النطاق على هذه الشبكات؟ ما هي الآثار المترتبة على تصميم المساعدة وتوفيرها ومراقبتها؟

- في محافظة تعز، تعمل المساعدات الخارجية على إنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة ومنع انتشار المجاعات. تساعد المعونة في تخفيف الضغط على الأسر، وتخفيف التوتر على مستوى الأسرة والمجتمع، وتسهيل تقاسم الموارد بين العائلات المرتبطة اجتماعياً.
- ومع ذلك، فقد أدت المساعدة الخارجية أيضاً إلى إجهاد الشبكات الاجتماعية، وأحياناً، سهلت عن غير قصد استحواذ النخبة واستبعاد العائلات من شبكات الدعم غير الرسمية. ويتضح هذا بصورة خاصة في سياق اعتماد وكالات المعونة على لجان المجتمع لقيادة عملية اختيار متلقي المساعدة. بينما تساعد هذه اللجان في ضمان مساءلة المجتمع وتمثيل وجهات نظر المجتمع أثناء تنفيذ البرنامج، فإنها قد تسهل أيضاً عن غير قصد الاستبعاد وتمنع بعض المجموعات من تلقي المساعدة.
- ناقش المشاركون أربعة أسباب وراء فقدان الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الفرصة لتحسين دمج اعتبارات الشبكات الاجتماعية في برامجهم: (1) الفهم السياقي المحدود للترابط الاجتماعي وشبكات الدعم غير الرسمية. (2) معايير اختيار ضيقة وغير شفافة. (3) تيسير الإقصاء الاجتماعي واستحواذ النخبة تم عن غير قصد من خلال لجان المجتمع. (4) المعايير غير الواضحة لتقاسم المساعدات.

التوصيات الرئيسية

يقدم التقرير توصيات للمانحين وواضعي السياسات والممارسين حول الطرق التي يمكن لمجتمع الاغاثة من خلالها تفسير وتعزيز شبكات الدعم غير الرسمية في ولاياتهم. نظرًا لأن المساعدات الإنسانية تهيمن على مشهد المساعدات الحالي في اليمن، فإن الدراسة ورؤيتها مستمدة إلى حد كبير من القطاع الإنساني. ومع ذلك، تظل هذه الأفكار ذات صلة كاملة بمجتمع المعونة الأوسع نطاقًا حيث يتصارع مع أفضل السبل لتسلسل التدخلات طويلة المدى وترتيبها ودمجها في أوضاع الأزمات الممتدة.

1. **العمل على فهم شبكات الحماية الاجتماعية غير الرسمية بشكل أفضل، بحيث تعزز التدخلات الخارجية -وعلى الأقل لا تقوض- المصادر الحاسمة للتأقلم والبقاء على قيد الحياة.** بالنسبة للعديد من الأسر المتواجدة في محافظة تعز، تعمل الروابط الاجتماعية بمثابة شريان الحياة خلال أزمة اليمن التي طال أمدها. للتأكد من أن الجهود المبذولة لتعزيز المرونة في اليمن لا تقوض عن غير قصد الاستراتيجيات ذاتها التي تعتمد عليها العائلات للتأقلم والبقاء على قيد الحياة أثناء الأزمات، ينبغي على مجتمع الاغاثة :

    1. **مراعاة الترابط الاجتماعي في أنشطة التقييم والمراقبة والتحليل المستمر للأزمات وأنظمة الإنذار المبكر.** وكحد أدنى، ستساعد مثل هذه المبادرات على ضمان أن تتجنب التدخلات الخارجية تقويض شبكات الدعم غير الرسمية عن غير قصد.[12] وقد تساعد أيضاً الجهات الفاعلة في تصميم البرامج الرسمية وتكييفها لتكمل وتدعم أنظمة الدعم غير الرسمية. علاوة على ذلك، فإن أنشطة المراقبة المستمرة في الوقت الحقيقي للأزمات المصممة لتحديد العلامات التي تدل على أن الدعم المشترك داخل الشبكات الاجتماعية آخذ في التضاؤل، قد تكون الجهات الفاعلة في مجال المساعدة أكثر قدرة على توقع استراتيجيات المواجهة المحلية المتآكلة والاستجابة لها بشكل استباقي. يمكن أن تحتاج هذه المبادرات الخاصة بالمراقبة تتبُّع المواقف الاجتماعية تجاه شبكات الأمان المجتمعية واستعداد العائلات وقدرتها على دعم الروابط الاجتماعية.

    2. **الأخذ في عين الاعتبار أنظمة الدعم المحلية عند تقييم تأثير البرامج، وقياس تأثير المساعدة الرسمية على هذه الأنظمة:** ينبغي أن تسعى التقييمات إلى فهم تأثير التدخلات الخارجية على الشبكات الاجتماعية للمستفيدين بشكل أفضل. على سبيل المثال، ما هو الدور الذي لعبته المساعدة في قدرة الأسر على بناء روابط جديدة و/أو تقوية الروابط القائمة؟ في الوقت نفسه، ينبغي أن تعمل التقييمات على تقييم الأثر السلبي غير المقصود المحتمل لمشاركة البرنامج و/أو تخصيص المساعدة على هذه الأسر التي تتلقى المساعدات (مثل الاستبعاد المحتمل من شبكات الدعم غير الرسمية، والتوترات الناشئة مع الروابط الاجتماعية، إلخ). ينبغي دمج الدروس المستفادة من مثل هذه التقييمات في التخطيط المستقبلي للسياسات، وتصميم البرامج، واستراتيجيات إشراك المجتمع.

11 والجدير بالذكر أن التحويلات انتعشت منذ ذلك الحين في أجزاء من اليمن والسرق الأوسط بشكل عام. [انظر: الاتحاد النقدي اليمني (2021)؛ البنك الدولي. (2021)].
12 على حد علم المؤلفين، فإن الترابط الاجتماعي يقع خارج نطاق أنظمة المعلومات الحالية، ويعمل المؤلفون على تجميع الرؤى عبر السياقات لتطوير إرشادات حول كيفية تقييم الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الاجتماعية للتقييمات والمراقبة والتحليل المستمر للأزمات والإنذار المبكر بنظم المعلومات.

3. **المراقبة باستمرار الآثار الثانوية لوباء كوفيد-19، لا سيماً على شبكات الحماية الاجتماعية غير الرسمية.** في محافظة تعز، تسببت الجائحة في خلق تحديات في التواصل وتوقف الممارسات الاجتماعية التي تحافظ العائلات من خلالها على روابطها الاجتماعية وتبنيها. كما أدى إلى تفاقم ندرة الموارد المرتبطة بالصراع، مما يحد من قدرة العائلات على تقاسم الموارد داخل شبكاتها الاجتماعية. بشكل عام، يهدد الوباء بمزيد من تعطيل المصدر الحاسم التأقلم والبقاء في محافظة تعز.[13] بالنظر إلى أن الجائحة ما تزال منتشرة في اليمن ومن المرجح أن تتطور آثارها الثانوية، فإن هناك حاجة ملحة لرصد آثارها المتغيرة باستمرار على شبكات الحماية الاجتماعية غير الرسمية.

2. تصميم البرامج واستراتيجيات المشاركة المجتمعية المصاحبة لها بطرق تدعم شبكات الحماية الاجتماعية غير الرسمية. يؤدي الصراع المطول، والاضطرابات الاقتصادية، وجائحة كوفيد-19 إلى إجهاد شبكات الدعم المحلية في محافظة تعز وتحد بشدة من قدرة الأسر على مشاركة الموارد. في بعض الحالات، يؤدي ذلك إلى تأجيج التوترات الاجتماعية، خاصةً بالنسبة للأشخاص النازحين الذين قد يعتمدون بشكل خاص على الروابط الاجتماعية في المجتمع المضيف للحصول على الدعم، لكنهم غير قادرين على الرد بالمثل بسبب محدودية الموارد. ومن أجل تخفيف الضغوط على شبكات الحماية الاجتماعية غير الرسمية، ينبغي على مجتمع تقديم المساعدة:

1. **السماح بالمشاركة غير المشروطة في المساعدة، أو على الأقل، البقاء متسقاً في الرسائل فيما يتعلق بإعادة تخصيص المساعدة بعد التوزيع:** تساعد مشاركة المساعدة الخارجية، ولا سيماً المعونة الغذائية، العائلات على ضمان الدعم المتبادل في المستقبل والوفاء بواجباتها الثقافية والدينية. تُعطل الرسائل غير المتسقة والقيود المفروضة على مشاركة المساعدات، سواء كانت متصورة أو فعلية، ممارسات المشاركة غير الرسمية وتساهم في زيادة التوترات الاجتماعية.[14] ومن أجل تجنب الارتباك والتوتر، ينبغي على الجهات الفاعلة في مجال المساعدة إرسال رسالة واضحة ومتسقة إلى العائلات التي تتمتع بحرية لمشاركة المساعدة وفقاً لتقديرها الخاص.

3. **البحث عن الفرص والاستمثار فيها لإقامة شراكة هادفة مع جهود الحماية الاجتماعية غير الرسمية.** حتى الآن، تم تأطير خطاب التوطين إلى حد كبير من حيث المشاركة بين الجهات الرسمية، لا سيماً بين المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية/المحلية، ومع ذلك فقد أغفلت هذه المناقشات إلى حد كبير اعتبارات الأنظمة غير الرسمية التي تعتمد عليها المجتمعات المتأثرة بالأزمة للحصول على الدعم. مع تصارع الجهات الفاعلة في مجال المساعدات ثم اضطرارها إلى بذل المزيد بموارد أقل، من الهام بشكل متزايد أن تتعاون مع شبكات الدعم غير الرسمية ومن خلالها، للبحث عن فرص للشراكة بشكل هادف مع هذه الشبكات أو استكمالها. ينبغي أن تعمل الجهات الفاعلة في مجال المساعدة على:

1. **الاستثمار في المبادرات الخاصة بالمجتمعات المتأثرة بالأزمة:** في اليمن، تظل كثير من سلطة اتخاذ القرار في جهود الإغاثة مركزة في أيدي الجهات الفاعلة الدولية، بينما تظل إمكانية تعزيز مبادرات الأشخاص المتأثرين بالأزمة غير مستغلة إلى حد كبير.[15] تقدم ممارسات مثل الاستجابة للأزمات التي يقودها الناجون والمجتمع (sclr) إرشادات قائمة على الأدلة حول كيفية عمل الجهات الفاعلة في مجال المساعدة على دعم المبادرات غير الرسمية بشكل أكثر فعالية. من خلال التعبئة المجتمعية وتيسيرها، والمشروعات الصغيرة الجماعية، والتدريب على المهارات التي يقودها الطلب، وآليات التنسيق ذات الصلة محلياً، ويسعى نهج الاستجابة للأزمات الذي يقوده الناجون والمجتمع إلى تمكين ودعم المساعدة الذاتية الجماعية والاستقلالية.[16] تهدف ممارسات مثل الاستجابة للأزمات التي يقودها الناجون والمجتمع إلى استكمال التدخلات الخارجية التقليدية وتقديم فرص ملموسة لتحويل عملية صنع القرار إلى الأشخاص الذين يعيشون في هذا الصراع ويستجيبون له.

13 تشير أبحاث مريبي كور في أفغانستان ونيجيريا وكولومبيا أيضًا إلى أن الوباء وعواقبه الاقتصادية أدت إلى توتر العلاقات داخل الجماعات القبلية والعرقية والدينية، وزرع بذورًا لدوافع جديدة للنزاع. في حين أن نفس الظواهر قد تنطبق على اليمن، إلا أنها خارج نطاق هذه الدراسة وتحليلها] انظر: ميرسي كور (2021)].

14 للتصدي للمخاوف المتعلقة بالاحتياجات الغذائية للسكان المعرضي للخطر (مثل الأطفال الصغار والحوامل و/أو المرضعات)، يمكن للجهات الفاعلة في مجال المساعدة التفكير في إدارة مجتمعية متكاملة لسوء التغذية. نجحت منظمة كونسيرن وورلد وايد Concern Worldwide، على سبيل المثال، في تصميم تدخل مجتمعي في تشاد أدى إلى تحسين واستدامة الحالة التغذوية للأطفال الصغار بشكل كبير وقدرة المجتمع على المرونة أمام الصدمات والضغوط التي تؤثر سلبًا على الصحة والتغذية [راجع مارشاك، يانج، ورادای (2016)].

15 كولبورن (2021)

16 كوربت، كارستينسن ودي فيسنز (2021).

2. **تجريب مناهج جديدة للاستهداف المجتمعي للمساعدة في:** (1) معالجة التوترات المتعلقة بالاستهداف القائم على الفئات والذي يخاطر بتقويض أنظمة الدعم غير الرسمية. (2) حساب الأسس المحلية التي يصعب قياسها وتلك الخاصة بالضعف والمرونة، بما في ذلك الترابط الاجتماعي. بينما تعتمد الجهات الفاعلة في مجال المساعدة حالياً على اللجان المجتمعية لدعم جوانب مختارة من الاستجابة الإنسانية، فإن الاستهداف المجتمعي الهادف يتطلب تفويض مزيد من السلطة لهياكل صنع القرار المحلية. يمكن أن يشمل ذلك سلطة تحديد معايير الاختيار، وملء قوائم المستلمين، وإدارة الاتصالات على مستوى المجتمع حول المساعدة. ينبغي تحديد هذه الهياكل المتعلقة بصنع القرار وفحصها من خلال تقييمات صارمة تأخذ في الاعتبار تمثيلها وإمكانية استبعاد مجموعات معينة من المشاركة. علاوة على ذلك، ينبغي على الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الاستثمار في آليات الرصد والمساءلة المجتمعية والإبلاغ الموكلة إليها لضمان تخصيص المساعدات بشفافية. ينبغي أن ترافق الدراسات مثل هذه الجهود لتوثيق جدوى ومزايا مناهج الاستهداف المجتمعية في سياق مثل اليمن.

إزرا ميلشتاين، ميرسي كور

حول جائزة تقييم و تحليل و تعلم المرونة (ريل REAL):

ريل (REAL) هو جهد يقوده اتحاد بتمويل من مركز المرونة التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. تم إنشاؤه للاستجابة للطلب المتزايد بين بعثات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والحكومات المضيفة، والمنظمات المنفذة، وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، من أجل دعم صارم وعملي للرصد والتقييم والتحليل الاستراتيجي وبناء القدرات. تعتمد ريل (REAL) بقيادة منظمة إنقاذ الطفولة، على خبرة شركائها: ميرسي كور (Mercy Corp) وتانجو الدولية (TANGO International).

بيانات الاتصال:

جائزة ريل (REAL)
المنظمة الخيرية انقذوا الاطفال Save the Children
899-نورث كابيتول ستريت نيويورك، جناح # 900
واشنطن العاصمة 20002
REAL@savechildren.org
https://www.fsnnetwork.org/REAL

إخلاء المسؤولية:

أصبح هذا الموجز التعليمي ممكناً بفضل الدعم والمساهمة السخية من الشعب الأمريكي عبر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID). محتويات المواد المنتجة المقدمة من خلال جائزة ريل (REAL) لا تعكس بالضرورة وجهات نظر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)أو حكومة الولايات المتحدة.

شكر وتقدير:

شكراً لفريق البحث في تعز الذي قاد المقابلات بلا كلل لجعل هذه الدراسة ممكنة. وهم: أحلام طه، ومنال القدسي ، ومحمد الوتيري. ونحن ممتنون كثيراً للزملاء: لوكا نيفولا، وساندي والتون إلبري، وجيسيكا أندرسون، وجون ماير، ودانييلا إينونجين، وبراد ساجارا، وجون كورتز، ودينا إسبوزيتو، ودانييل جوليكور، وكيت ماكماهون، وأليكس هاربر، وأعضاء فريق تحليل الأزمات لتعليقاتهم التفصيلية على المسودات السابقة. وشكراً جزيلاً لجيني مورغان، وإلين ريد، وإليزابيث همفري، على تحرير نسخ التقرير بعناية. كما نعرب عن امتناننا لأعضاء فريق ميرسي كور(Mercy Corps) المتواجد في اليمن على دعمهم اللوجستي والإداري. ونتقدم بالشكر إلى مركز التحليل في اليمن أكابس (ACAPS) الذي قدم التمويل والخبرة الفنية لدعم هذا المنشور. أخيراً والأهم، نحن مدينون للمشاركين ومزودي المعلومات الرئيسيين الذين ضحوا عن طيب خاطر بوقتهم الثمين لمشاركة تجاربهم وتحدياتهم وآمالهم معنا. إننا نخصص هذا التقرير لكم بكل تواضع.

حقوق ملكية الصور بالغلاف الأمامي:

كاساندرا نيلسون، ميرسي كور

الاقتباسات الموصى بها:

كيم، جيون، مها السماحي، أليكس همفري، أوس كالقدسي، دانيال ماكسويل (2022). المشاركة من أجل البقاء: التحقيق في دور الشبكات الاجتماعية خلال الأزمة الإنسانية في اليمن. واشنطن العاصمة: من إنتاج فيلق الرحمة/ميرسي كور Mercy Corps كجزء من جائزة شريك تقييم المرونة والتحليل والتعلم (REAL).

من إعداد:

ميرسي كور
45 أسدبليو شارع أنكي]شعار إم سي[
بورتلاند، أو 97204
الولايات المتحدة الأمريكية